القسم الثالث

تقييم عام لظاهرة «الإسلاميين الجدد»

الفصل الحادى عشر

حوار مع: د. رفعت سيد أحمد
الباحث فى الحركات الإسلامية «الراديكالية»

د. رفعت سيد أحمد، هو واحد من أبرز الباحثين المتخصصين فى دراسة الحركة الإسلامية «الراديكالية» فى مصر خلال العشرين عامًا الماضية، وله عشرات المؤلفات التى تناولت تاريخ وتطور هذه الحركات، فضلاً عن مشاركته وإشرافه على صياغة البرنامج السياسى لحزب الشريعة، المعبر عن فكر ورؤى هذه الجماعات «الراديكالية».

وفى هذا الحوار نتناول معه أسباب ظهور هذه الأحزاب الإسلامية أو ذات المرجعية الإسلامية خلال الفترة الأخيرة، وهل طريق النضال السياسى الذى انتهجه مؤسسو الأحزاب الإسلامية، هو نابع عن إيمان حقيقى بالتغيير عبر البوابة الديمقراطية للدولة، أم أنه هروب تكتيكى من المواجهات الأمنية؟ وتقييمه للحركات الإسلامية السياسية فى مصر والوطن العربى، وكيفية التنسيق بينها لقيادة مسيرة التحرر الوطنى فى المنطقة العربية، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى المهمة. وفيما يلى نصه:

بداية: لماذا ظهرت مؤخرًا فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية؟

– فى تقديرى ذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:

أولاً: اقتناع الحركة الإسلامية وقياداتها بأن أسلوب العنف المسلح تجاه النظام لم يعد يجدى أو يحقق منفعة سياسية لهم، خاصة وأن المجتمع المصرى معاد بطبيعته للعنف المباشر وغير المدروس.

هذا دفع الحركة وقياداتها إلى التفكير فى بدائل أكثر واقعية وأجدى على صعيد تحقيق مشروعهم الإسلامى، فكانت فكرة الأحزاب.

ثانيًا: إن الحكومة المصرية تبنت «منذ عدة أعوام» بعد مبادرة إيقاف العنف أسلوب التهدئة الأمنية، وقامت بتقليل عمليات الاعتقال العشوائى، وأيضًا الإفراج عن حوالى خمسة آلاف معتقل سياسى إسلامى، مما خلق مناخًا مساعدًا، يدفع القوى الإسلامية إلى التفكير فى تطوير مبادرة إيقاف العنف تستوعب تلك الطاقات الجديدة الخارجة من المعتقلات، فكانت فكرة الأحزاب وأيضًا المراجعات الفكرية لقادة الجماعة الإسلامية.

ثالثًا: المتغيرات الإقليمية، حيث ترصد بانتباه تطورات الصراع العربى - الصهيونى، ومحاولات فرض التسوية على قضية عزيزة وأساسية لدى الحركة الإسلامية، هى قضية فلسطين. كان لا بد من توجيه الأنظار إلى هذه القضية بالأساليب المتعددة، وأبرز هذه الأساليب هو العمل السياسى العلنى لمواجهة هذا الحلف الصهيونى الأمريكى ورجاله فى مصر، فكانت فكرة العمل الحزبى كوسيلة جديدة ومهمة لديهم.

رابعًا: التطورات الفكرية التى أثرت بها السجون، وتجربة السجن والغربة على قادة الحركة الإسلامية «الراديكالية»، فجعلتهم يعيشون حالة مراجعة شاملة لأطروحاتهم، التى كانت ترفض الحزبية السياسية والتعددية السياسية.. نتج عن هذه المراجعة فكرة القبول بالحزبية فى إطار النسق الإسلامى الشرعى، وهذا تطور.

وهل هذه الأحزاب الإسلامية الجديدة هى تعبير عن وفاة جماعة الإخوان المسلمين بمصر؟

- فى تقديرى أن ما حدث ليس تعبيرًا عن وفاة جماعة الإخوان بالمعنى الحرفى أو السياسى، إنما تعبير عن عدم قدرة هذه الجماعة الآن على استيعاب الأجيال الجديدة والأفكار الجديدة، وفشلت قياداتها التاريخية فى فهم المتغيرات الجديدة وبقائها أسيرة تصورات الأربعينيات «الحرب العالمية الثانية».. فهى تعبير عن الاتفاق السياسى أو الموت السياسى فى الاستيعاب.

وهل تعتقد بوجود تحول فكرى لدى الجماعات الإسلامية التى تبنت من قبل فكرة التغيير باستخدام العنف؟

- أعتقد أن هناك تحولات فكرية جادة لدى الحركات الإسلامية «الراديكالية»، لكنها مازالت فى مرحلتها الجنينية، وعلينا أن ننتظر ونراقب حتى تتضح التجربة، ويدرك طرفاها «النظام المصرى. الجماعات الإسلامية» طبيعة التطورات وأهميتها لكى يفعلا هذه التحولات الفكرية تفعيلاً حقيقيًا.

وهل يعبر هذا التوجه عن إيمان حقيقى بالتغيير عبر البوابة الديمقراطية، أم أنه تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟

- أعتقد أنه ليس تصرفًا تكتيكيًا، خاصة إذا علمنا أن القائمين على هذه الأحزاب ليسوا مطلوبين من أجهزة الأمن، ولا مرصودين، ولا لديهم ملفات سوداء، إلى آخره.. فهم أصحاب تجربة سابقة فى الحركة الإسلامية، النقابية والسياسية والتنظيمات العلنية. ومن كان له تجربة بالمعنى السرى أغلق هذا الملف، منذ فترة طويلة مثل الأستاذ ممدوح إسماعيل المحامى ووكيل المؤسسين لـ«حزب الشريعة» الذى كان منذ أكثر من ٢٠ عامًا ضمن تنظيم الجهاد،

وترك التنظيم بعدها واحتفظ بعلاقات واسعة مع كل القوى السياسية بما فيها القوى الإسلامية. هذه هى تجربة حزب الشريعة.. أما تجربة حزب «الإصلاح» التى يخوضها الأستاذ جمال سلطان، فليس لديه ارتباطات تاريخية أو حالية بالجماعات السرية. فهو كاتب إسلامى معروف ومحترم.. التجربة الثالثة، حزب «الوسط» ويقودها المهندس أبو العلا ماضى، فهى تجربة غنية عن التعريف، وصاحبها نقابى قديم مرموق، وبالتالى ليست لديها ارتباطات سرية.. إذن هذه الحجة «نظريًا وواقعيًا ومعلوماتيًا، متآكلة وساقطة، ولا تستقيم أمام النقد والضوء.

وهل تعتقد بأن أصحاب هذه المشروعات الإسلامية الجديدة قد استوعبوا تجارب الأحزاب الإسلامية الأخرى من الوطن العربى (الإخوان فى الأردن - حزب الإصلاح فى اليمن - الجبهة الإسلامية فى السودان)؟

- أعتقد أن أصحاب هذه التجارب الإسلامية الثلاثة الجديدة قد قرءوا وتفاعلوا بدرجات متفاوتة مع التجربة الإسلامية فى هذه البلاد التى ذكرتها، يؤكد ذلك مطالعتنا لبرامجهم وأوراقهم الحزبية السياسية، التى تؤكد امتلاك أصحاب هذه المشروعات الثلاثة لرؤية نقدية متجاوبة، ولفهم واسع للتجارب الإسلامية فى الأردن والسودان، وحتى فى فلسطين «الجهاد الإسلامى وحماس»، وأخص بهذا البند تحديدًا برنامج هذه الشريعة، الذى وقف مليًا أمام الحالة الإسلامية فى فلسطين، وفلسطين داخل الحركة الإسلامية.

وهل يمكن أن توافق الدولة على قيام حزب إسلامى أو له مرجعية إسلامية فى مصر؟

- أعتقد أنه مع الرئاسة الحالية للرئيس مبارك، هناك احتمال بنسبة ضعيفة أن يوافق على ظهور حزب سياسى إسلامى جديد على الساحة.. لكن هذا مرتهن بمدى استيعاب الجناح المتعقل داخل النظام السياسى المصرى لأهمية ذلك، ومرتهن أيضًا بحجم الضغوط الأمريكية واللوبى الصهيونى داخل النظام المصرى، الذى لا يتمنى ظهور مثل هذا الحزب، ولكننى متفائل ولو بنسبة ضئيلة بأن هذا الهجوم الإسلامى الثلاثى «الأحزاب الإسلامية الثلاثة سابقة الذكر» وربما الرباعى «قد يظهر حزب آخر»، قد يجبر النظام على اختيار واحد منهم، وهذا مكسب، أيًا كان هذا الحزب، للحركة الإسلامية والحركة السياسية، ولمصر بوجه عام.

وبم تفسير إصرار بعض الإسلاميين على تأسيس أحزاب إسلامية، رغم علمهم المسبق برفض الدولة؟

- هذا السؤال تضمنته الإجابة عن السؤال الأول، وهو أن ثمة متغيرات جديدة، سواء لدى الإسلاميين أو لدى النظام المصرى أو لدى المحيط الإقليمى والدولى، ترشح وتدعو وتضغط

على الإسلاميين الحركيين فى أن يبدعوا أساليب جديدة فى العمل السياسى، ومن بينها الأساليب الحزبية.

وكيف ترى علاقة هذه المشروعات الحزبية الجديدة بالأحزاب والتيارات السياسية الأخرى مثل الناصريين والوفد والشيوعيين؟

- أعتقد أن هذه الأحزاب لها علاقات طيبة بالقوى السياسية المصرية، وأخص بالذكر تجربة حزب الوسط، باعتبارها الأقدم، فهى تبدأ منذ عام ١٩٩٦.. فأظن أن هذه التجربة منفتحة على كل القوى السياسية بمختلف أنواعها، وكان من «الغباء» الشديد للنظام السياسى المصرى أن يرفضها.. أما الأحزاب الأخرى، فهى مازالت وليدة السنوات القليلة الماضية، وبالتالى الحكم على علاقاتها حكم محدود.. ولكن من قراءة خريطة المؤسسين ووكلاء المؤسسين نكتشف أن لها علاقات طيبة مع كافة القوى الحزبية والسياسية فى مصر، بالناصريين واليساريين على أرضية القضايا الوطنية، وفى مقدمتها قضية فلسطين، وبغيرهم. وأعتقد أنها سوف تطور هذه العلاقات مستقبلاً.

هناك بعض التحليلات التى تناولت ظاهرة الأحزاب الإسلامية الجديدة ووصفتها بأنها محاولة من جانب الإسلاميين للتظاهر بالعمل السياسى السلمى، وليس هناك تحول حقيقى فى هذا المجال. فما تحليلك لذلك؟!

- بداية، ينبغى النظر إلى هذه المحاولات بتقدير واحترام وترحيب، وأى نظر إليها على أنها مجرد تكتيك أو تعبير عن ضعف تاريخى فى مواجهة سلطة قادرة، يعكس سطحية فى التحليل وضيق أفق سياسى. فضلاً عن عداء نفسى للصحوة الإسلامية ولأية تعبيرات عن هذه الصحوة، سواء كانت أحزابًا أو صحفًا أو حركات مسالمة أو حركات عنيفة أو غير ذلك.. ومن ثم هذا الصنف من المحللين لا يستحق أن نناقشه من الأساس، فهو بحاجة إلى علاج نفسى، أكثر منه إلى مناظرة فكرية يصمد أمامها. هذا أولاً.

ثانيًا: العقلاء من المختلفين مع هذه الظاهرة الذين يستحقون أن نناظرهم، لأنهم ينطلقون من صفاء نية وإخلاص وطنى نقول لهم: الإعلان عن تأسيس أحزاب إسلامية، يمثل تطورًا فكريًا طبيعيًا من القوى الإسلامية الوسطية، أى جيل الوسط فى الحركة الإسلامية، ويعكس إدراكًا متزايدًا لدى هذا الجيل للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية الجديدة، التى تفرض على الحركة السياسية الإسلامية بكل فصائلها مواجهة الذات والمواقف، بهدف التطور الإيجابى وليس التطور المناقض جذريًا لمرجعيتها وقناعتها وأدبياتها القديمة.. ففى تقديرى أن هذا الجيل من الحركة الإسلامية أدرك بعد صراع مع أجهزة الدولة خلال عشرين عامًا أن تحقيق المشروع الإسلامى لا يمر فحسب عبر بوابة العنف، بل ثمة قنوات أخرى ينبغى أن يمر

بها مثل الديمقراطية والقبول بالآخر، والأحزاب والنقابات إلى آخره.. فما كان منه إلا أنه شرع فى استخدام واستعمال هذه الأدوات فى خدمة مشروعه الإسلامى، ومن هنا جاء فكرة إنشاء الأحزاب.

ثالثًا: الذى بحاجة إلى تفسير - ليس اتجاه بعض الإسلاميين إلى إنشاء أحزاب والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدنى والنقابات إلى آخره، فهذا أمر طبيعى مع حركة هى الأصل فى التاريخ المصرى الحديث، وهى الأم للحياة السياسية المصرية منذ مائتى عام مضت، فأعظم الثورات والتحولات الفكرية والثقافية والاجتماعية تمت على أيدى رموز الحركة والفكر الإسلامى، وكان الطارئ على الحياة المصرية هم أصحاب الفكر العلمانى على اختلاف مشاربهم - فهؤلاء هم الذين يحتاجون إلى تفسير لماذا يعيشون فى مصر حتى الآن دون أن يتطوروا، ليصبحوا إسلاميين أو منادين بالنسق الحضارى الإسلامى، الذى لا يتناقض مع العروبة ولا التقدم الاجتماعى، ولا الحرية أو العدالة التى يدعى هؤلاء امتلاكها؟

أما الادعاء بأن قيام هذه الأحزاب يؤدى إلى أزمات ومشكلات اجتماعية وسياسية، فهذه سذاجة فكرية، وعدم وعى بتراث وفكر وإنجازات هذه الحركات، نقابيًا وسياسيًا.. إن هذه الأحزاب سوف تمثل إضافة نوعية كبيرة، تثرى العمل السياسى والحزبى فى مصر وليس العكس، وهذه حقيقة يدركها من تعلم «ألف باء» سياسة، لأنك إذا قبرت الفكر والرأى الآخر، الذى يريد أن يعبر عن نفسه بأساليب سلمية، سوف يلجأ مضطرًا لأساليب العنف، مما يمثل خصمًا من حساب العمل السياسى العلنى المشروع، وفى هذا خسارة للجميع، والشواهد عربيًا وإسلاميًا عديدة فى ذلك.

وأقول: إن النظام المصرى سيصبح خاسرًا إذا لم يعط الفرصة لهذه القوى للتعبير عن نفسها، وسيرتكب خطأ تاريخيًا كبيرًا يندم عليه مستقبلاً، وعلى وعاظ السلاطين من خبراء السياسة وصبيان الأمن ألا ينصحوا النظام مثل هذه النصيحة.

وهل ترى بوجود علاقة بين ممثلى هذه المشروعات الإسلامية الجديدة والحزب الحاكم كنوع من التنسيق واستطلاع الرأى حول مستقبل هذه الأحزاب الوليدة؟

- لا أظن أن هناك علاقة مباشرة معهم، كما أرصد كمتابع للحركة الإسلامية، لكن من المحتمل مستقبلاً أن تكون هناك اتصالات بين هذه الأحزاب والحزب الحاكم على أرضية القضايا الوطنية المختلفة، مثل: قضية الديمقراطية - والحريات العامة - وفلسطين وحقوق الإنسان.

وهل الموافقة على إنشاء حزب إسلامى فى مصر يمكن أن ينهى ظاهرة ما يسمى «المتطرفين فى الخارج»؟

- أعتقد أن هذه الفكرة ليس لها علاقة بتلك؛ فقضية التطرف فى الداخل والخارج قضية سياسية واجتماعية معقدة وتاريخية، وحلها يحتاج إلى جهود كثيرة، وإلى حل متكامل، من بين أركان هذا الحل: السماح للقوى الإسلامية المحجوبة عن الشرعية على التعبير الشرعى والعلنى عن نفسها، أى بإنشائها للأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، والسماح لها بالعمل الثقافى، وبالدعوة فى المساجد، وبالعمل الخيرى، إلى آخره من وسائل الاستيعاب الديمقراطى الصحيح لقوى قائمة وموجودة فى الساحة منذ عشرات السنين.. بل هى القوة الوحيدة التى نستطيع القول بوجودها الحقيقى فى مواجهة قوى أخرى بيروقراطية مسلحة، هى قوة النظام، وما بينهما جذور وقوى ضعيفة وهامشية، مهما كانت ومهما فعلت.. فعلاج قضية التطرف فى الداخل والخارج يحتاج إلى منظومة متكاملة ومتماسكة من القرارات السياسية، والسياسات العامة الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، التى على النظام أن يتخذها فورًا. أما القول بانتهاء التطرف فى الخارج بقيام هذا الأحزاب، فهذا تسطيح للأمور، واجتزاء للحقائق.

أخيرًا: كيف تقيمون حال الحركات الإسلامية السياسية فى مصر والعالم العربى؟ وهل يمكن إيجاد صيغة عمل مشتركة بين هذه الحركات لقيادة مسيرة التحرر الوطنى فى المنطقة العربية خلال الفترة القادمة؟

- حقيقة حال هذه الحركات بائس، وتحتاج إلى إعادة ترتيب لفقه الأولويات؛ أى لا بد أن تضع العدو الصهيونى فى المرتبة الأولى بدلاً من الأعداء الداخليين، وهذا سوف يعيد إليها التقييم بشكل أفضل وأحسن وأقوى.. ومستقبلها مرتهن بإعادة فقه الأولويات، فبعد أن تضع العدو الصهيونى فى مرتبته الأولى، وتقاوم هذا العدو، ثم تصل من خلال هذه المقاومة إلى ترتيب برامج عمل، سواء على مستوى الداخل أو الخارج.

أما عن التنسيق بين هذه الحركات لقيادة مسيرة التحرر الوطنى، أقول: يمكن ذلك من خلال التنسيق على مستوى مقاومة التطبيع، ومستوى مقاومة العدو الصهيونى، وعلى مستوى الدعم المالى والمعنوى، والجهادى لحركات المقاومة داخل وخارج فلسطين، وعلى مستوى تغيير الفكر وتحرير الفكر من بعض العقبات والأفكار الضيقة، التى تكبل الحركة الفكرية لدى هذه الحركات، وتجعلها أسيرة فتاوى منذ مئات السنين.

مطلوب أن تحرر نفسها، وتنطلق ناحية النضال السياسى وناحية النضال الفكرى، ومساندة حركات التحرر، ووضع ما أسميه «فقه الأولويات» موضع التنفيذ.

الفصل الثانى عشر

حوار مع: ضياء رشوان
الباحث فى الحركات الإسلامية

ضياء رشوان هو واحد من أبرز الباحثين الذين تناولوا الحركات الإسلامية ومراحل تطورها عبر دراسات متخصصة ومعمقة من خلال عمله فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.. وفى هذا الحوار نتناول معه أسباب ظهور فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية، وهل هناك تحول حقيقى فى فكر هذه الجماعات التى تبنت من قبل فكرة التغيير بالقوة؟ ومستقبل العمل الإسلامى السياسى فى مصر خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى المهمة.. وفيما يلى نصه:

بداية: لماذا ظهرت مؤخرًا فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية؟

- إذا كان المراد من مؤخرًا هو عام ١٩٩٩، فنحن نتحدث عن مشروع حزبى «الإصلاح» الاجتماعى الإسلامى «والشريعة»، أما إذا كانت مؤخرًا تمتد إلى قبل ثلاث سنوات فنحن نتحدث أيضًا عن مشروع حزب «الوسط». وفى الحقيقة هناك اختلاف بين أسباب ظهور حزب الوسط الذى تعود أصول مؤسسيه إلى الإخوان المسلمين، وبين مؤسسى الحزبين الآخرين الذين ينتمى معظمهم إلى الجماعات الإسلامية المتشددة، فالمشاركة فى العمل الحزبى لم تكن خارج الإطار الفكرى أو الحركى للإخوان المسلمين بل وكما هو معروف، فقد باركت قيادة جماعة الإخوان مشروع حزب الوسط فى بدايته، ثم نشبت الخلافات المعروفة بينها وبين مؤسسيه بعد ذلك. أما الحزبان الآخران فإن التقدم بهما يعد بالفعل تحولاً عميقًا فى طبيعة الجماعات الإسلامية المتشددة، حيث ينبىء عن تحولها من جماعات دينية إسلامية إلى جماعات سياسية واجتماعية، ذات أيديولوجيا إسلامية.. وهذا التحول هو السبب الرئيس لظهور تلك الأحزاب فى الوقت الحالى، حيث أدى إلى توقف تلك الجماعات عن النظر إلى الدولة والمجتمع من زاوية «الكفر أو الإيمان» فقط وبدء النظر إليهم عبر معايير سياسية متغيرة بطبيعتها، ووفقًا لهذه النظرة الجديدة، فقد بدا منطقيًا، بل وضروريًا أن تعمد تلك الجماعات إلى تشكيل هيئات جديدة، تتحرك من خلالها لنشر أفكارها الإسلامية، ولم يكن هناك أفضل لها من الأحزاب لتحقيق هذا الهدف.

وهل يعبر ذلك عن وفاة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر؟

- تصور خاص يتعلق بمستقبل الإخوان المسلمين، فالمراقب للساحة السياسية المصرية بشكل عام والإسلامية بشكل خاص، يلاحظ فيما يخص الإخوان المسلمين ظاهرتين تبدوان متناقضتين:

الأولى: هى ضعف جماعة الإخوان وانتشار وتصاعد الخلافات داخلها، والظاهرة الثانية: هى قوة وانتشار الفكرة الأساسية للإخوان المسلمين، أى اعتبار الإسلام نظرية لحكم المجتمع وإدارته بين فئات وقوى سياسية عديدة إسلامية وغير إسلامية، وعلى ذلك ووفقًا لهاتين الظاهرتين يمكن القول بأن الإخوان المسلمين كجماعة تنظيمية قد أوشكت على الانتهاء. أما فكرة الإخوان المسلمين فهى تزداد قوة وترتدى صورًا مختلفة، ومن المرجح أن تزداد قوتها وانتشارها فى السنوات القادمة.

وهل تعتقد بوجود تحول فكرى عند هذه الجماعات التى تبنت من قبل فكرة التغيير بالقوة؟

- من المؤكد أن هناك، ليس فقط تحول فكرى، ولكن كما أشرنا سابقًا هناك تحول فى طبيعة هذه الجماعات ذاتها، فهذه الجماعات كما سبقت الإشارة كانت جماعة دينية، تستند فقط فى رؤيتها للمجتمعات والأفراد والدول، إلى النصوص الإسلامية، وبخاصة تلك المتعلقة بالعقيدة وأصولها، وانطلاقًا من هذه النظرة لم يكن لديها خيار فى أن تنظر إلى العالم من حولها إلا باعتبارين، إما دار حرب أو دار إسلام وأن يكون الناس فى حالة كفر وجاهلية، أو فى حالة إيمان وإسلام، وأن يكون الأفراد وفقًا لها إما مسلمين أو كافرين، وكان لجوء هذه الجماعات إلى العنف امتدادًا طبيعيًا لهذه النظرة، وذلك أكسب هذا العنف طابعًا دينيًا نصيًا عميقًا عند تلك الجماعات فى عهدها السابق، وقد تحولت هذه الجماعات إلى جماعات سياسية واجتماعية ذات أيديولوجيا إسلامية، بمعنى أنها تستند فى نظرتها إلى العالم من حولها إلى خبرة الإسلام التاريخية ككل، تتحرك على قاعدة أحكام الشريعة والفقه بدون إهمال العقيدة، وبدون التعسف والغلو فى الاحتكام عليها، وبذلك لم يعد الانقسام بين كافر ومسلم، أو بين الكفر والإيمان هو طريقة التمييز الوحيدة لدى تلك الجماعات فى هيئتها الجديدة.

وهل يمكن اعتبار هذا التوجه الجديد نابعًا عن إيمان حقيقى بالتغيير عبر البوابة الديمقراطية، أم هو اتجاه تكتيكى للهروب من الصدام مع قوات الأمن بمصر؟

- لا أعتقد أن تحولاً عميقًا فى طبيعة تلك الجماعات بالشكل السابق الإشارة إليه، يمكن أن يكون تكتيكًا، فتلك الجماعات قد تغيرت بالفعل، وهى تسعى الآن للمشاركة السلمية، والعمل الديمقراطى هو بالنسبة لها أحد أشكال هذه المشاركة. أما موقفها النظرى من

الديمقراطية فهى أقدر على الإجابة عنه، وهى بلا شك تحتاج إلى مزيد من الدراسات التى توضحه.

وهل تعتقد أن أصحاب هذه المشروعات الجديدة قد استوعبوا تجارب الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى فى الوطن العربى مثل (الإخوان فى الأردن والإصلاح فى اليمن، والجبهة الشعبية فى السودان)؟

- هذا السؤال أيضًا يحمل نصيحة غالية لهم، وهى ضرورة دراسة تلك التجارب والاستفادة منها فى مشروعاتهم فى مصر لإنشاء أحزاب إسلامية، فعلى الرغم من اختلاف البيئة السياسية فى تلك الدول عما هو موجود فى مصر، إلا أن هناك مشتركات كثيرة بينهما، وهو ما يدفع القائمين على مشروعات الأحزاب الإسلامية فى مصر إلى ضرورة النظر بعمق لتلك التجارب الأخرى للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

وهل يمكن أن توافق السلطة السياسية على قيام حزب إسلامى.. أو ذى مرجعية إسلامية؟

- كما تعلم فالدولة لم توافق من قبل على أى حزب إسلامى أو غير إسلامى منذ قيام تجربة التعدد الحزبى فى مصر إلا لحزبى الوفاق الوطنى والجيل الديمقراطى مؤخرًا وكل الأحزاب القائمة ما عدا الحزب الحاكم والأحزاب الثلاثة الأولى «التجمع - الأحرار - مصر» كلها قد رفضت من لجنة الأحزاب المصرية، ولم تقم إلا بأحكام قضائية بعد ذلك، فمن المستبعد ومن المستحيل فى ظل ذلك أن توافق الدولة على قيام تلك الأحزاب الإسلامية.

ويم تفسر إصرار البعض على تأسيس أحزاب إسلامية، رغم رفض الدولة لمثل هذه الأحزاب؟

- فى تقديرى أنه فيما يخص حزب الوسط، فإن مؤسسيه قد استقروا بالفعل نظريًا وعمليًا على أن صيغة العمل الحزبى الأفضل لهم والأمثل لتحقيق تصوراتهم السياسية الإسلامية، أما بالنسبة لحزبى الشريعة والإصلاح، فأظن أن لمؤسسيهم أهدافًا ثلاثة من المشروع فى البدء فى إنشائهم:

اختبار فكرة العمل الحزبى داخل صفوف الإسلاميين المتشددين سابقًا، باعتبارها الصيغة الأفضل بعد توقفهم عن العنف ولجوئهم إلى العمل السلمى السياسى.

اختبار نوايا الدولة والمجتمع السياسى بشكل عام تجاه تلك الجماعات فى هيئتها السلمية السياسية الجديدة، خاصة بعد أن بدا أن الدولة وبعض قطاعات المجتمع السياسى قد رحبت بالتحول فى طبيعة بعض تلك الجماعات وتخليها النهائى عن العنف الدينى خصوصًا بعد مراجعتهم الفكرية الأخيرة.

طرح تلك الجماعات فى هيئتها الجديدة على ساحة العمل العام فى مصر، حيث تظل

موجودة شأنها شأن القوى السياسية الأخرى.

وهل تعتقد بإمكانية حدوث تجاوب بين هذه الأحزاب الإسلامية الجديدة والتيارات السياسية الأخرى مثل: الناصريين والوفد والشيوعيين؟

- نحن لدينا تجربة حزب الوسط وهى الأقدم، وتنبئ هذه التجربة وتوضح أن هناك تفاعلاً بين مؤسسى حزب الوسط وبين كثير من القوى التى ذكرتها، وتوضح بعض المؤشرات الأخرى أن هناك حوارات وتفاعلات قد تمت وتتم بين مؤسسى حزبى الإصلاح والشريعة وبين بعض رموز تلك القوى، ومن بين تلك التفاعلات المهمة قيام الباحث والكاتب القومى الناصرى القوى د. رفعت سيد أحمد بالمساهمة الفعالة فى صياغة البرنامج السياسى لحزب الشريعة بعد حوار موسع مع مؤسسيه.

وهل تعتقد بوجود اتصالات بين قادة هذه الأحزاب والحزب الحاكم لاستطلاع الرأى حول مستقبل هذه المشروعات الجديدة؟

- ليس هناك معلومات تشير إلى حدوث مثل هذه الاتصالات، ولكن لا شك أن الأجهزة الأمنية للدولة قد حاورت مؤسسى تلك الأحزاب أكثر من مرة للتعرف منهم على طبيعة مشروعاتهم، وعلى الرغم من عدم وجود هذا الحوار المباشر مع الحزب الحاكم، فإن برنامج حزب الشريعة يطالب بإجراء حوار موسع بين كافة القوى السياسية فى مصر بما فيها الحزب الحاكم.

وهل إنشاء مثل هذه الأحزاب الإسلامية يمكن أن ينهى ظاهرة ما يسمى (المتطرفين فى الخارج)؟

- بداية تعبير المتطرفين فى الخارج يحتاج إلى تدقيق، فالإسلاميون الموزعون فى دول أوروبية وآسيوية وعربية لا ينتمون إلى فئة واحدة ويصعب الحديث عنهم من زاوية واحدة، إلا أنه بصفة عامة يمكن القول: إنه من شأن قيام أحزاب إسلامية فى مصر أو مجرد تقدم الإسلاميين بطلب إقامتها سوف يؤكد تحولهم عن العنف إلى العمل السياسى، ولا شك أن هذا التحول لن يكون بعيدًا عن موافقة إسلامى الخارج، ولا شك أيضًا أنه سوف يدفع بهم إلى تخفيف هجومهم على سياسات الدولة المصرية وتوجهاتها، إلا أنه يصعب فى الوقت الحالى تصور وجود حل نهائى لمشكلة الإسلاميين المقيمين فى الخارج، حيث إن معظمهم محكوم عليه بأحكام قاسية، ويصعب إنهاء هذا الوضع إلا فى ظل مصالحة واسعة بين الدولة والإسلاميين، وهذا الأمر غير متاح فى الوقت الحالى، ويصعب تصور حدوثه فى المستقبل القريب.

أخيرًا: تناولت بعض الكتابات الأخيرة سلوكيات الأثرياء وأكدت أنها أحد أسباب العنف فى البلاد، فهل تعتقد أن هذا السلوك يمكن أن يساعد فى انتشار هذه الظاهرة؟

- تحليل ظهور الجماعات الدينية باعتباره نتيجة مباشرة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ليس هو الأكثر دقة، حيث إننا نلاحظ أنه منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم، هناك تنام للحركات والجماعات الإسلامية فى مختلف دول العالم الإسلامى وغير الإسلامى، على الرغم من اختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤكد أننا لكى نفسر ظهور هذه الحركات لا بد أن نبحث عن أسباب أخرى، ومع ذلك وإلى جانب هذه الأسباب الأخرى «والتى لا مجال للحديث عنها هنا»، فلا شك أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية قد لعبت أدوارًا مهمة فى تنمية حركة الإحياء الإسلامى فى بعض الدول ومنها مصر، فمن الواضح فى مصر أن هذه الأسباب كانت هى وراء تركز الحركة الإسلامية فى مناطق بعينها مثل الصعيد والأحياء العشوائية المحيطة بالعاصمة، وكذلك تركزها اجتماعيًا وسط شرائح بعينها من المجتمع المصرى ونضيف هنا أن بعض الباحثين يرى أن الحركة الإسلامية فى مصر يمكن اعتبارها بمثابة حركة احتجاج اجتماعى واقتصادى من جانب الفئات والشرائح المظلومة على توحش وثراء الفئات والشرائح الغنية.